ميكانيزمات الإستر اتيجية الجز ائرية لمكافحة الشبكات الإرهابية العابرة للحدود في منطقة الساحل الإفريقي: الو اقع والرهانات.

Title in English; The mechanisms of the Algerian strategy to combat transnational terrorist networks in the African Sahel: Reality and challenges.

أ. آمنة مسعودي*

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي

البريد الإلكتروني:

a.messaoudi@univ-chlef.dz

د. زهيرة مزارة

جامعة حسيبة بن بوعلي

البريد الإلكتروني

zahiramouh@hotmail.com

تاريخ الإستلام:03/ 07/ 2022	تاريخ المراجعة:2022/08/05	تاريخ النشر: 2022/12/30

****

ملخص الدراسة:

تعتبر الشبكات الارهابية العابرة للحدود أعقد وأخطر المشكلات الأمنية التي تواجهها كل دول العالم على حد سواء، لكونها تنظيمات مؤسسية إجرامية تأخذ طابع الاحتراف المعتمد على التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق، المدعم بإمكانيات تمكنها من تحقيق أغراضها منتهجة مختلف الوسائل غير المشروعة، والتي تضم عددا كبيرا من الأفراد المحترفين الذين يعملون في إطارها وفق نظام لتقسيم العمل يحكمهم قانون شديد القسوة يصل إلى حد القتل والتصفية الجسدية لمن يخالف أحكامه، وتقوم هذه التنظيمات الإجرامية المنحرفة بالإعداد المحكم لعملياتها وأنشطتها الإجرامية الارهابية،

* أ. آمنة مسعودي ، أستاذة مساعد "أ" قسم العلوم السياسية جامعة الشلف.
a.messaoudi@univ-chlef.dz

التي تمتد عبر الدول. وتعتبر الجزائر من أبرز الدول التي أعلنت مكافحتها الدولية والاقليمية لمثل هذه الشبكات الإرهابية نظرا لمعاناتها المريرة من نشاطها الإجرامي في الماضي، مما جعلها تجربة رائدة و نموذجا يحتدى به عالميا وإقليميا، وإن هذا ما ستبينه هذه الدراسة، والتي ستكشف الضوء عن واقع وتحديات آليات الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الشبكات الإرهابية خاصة الناشطة منها في منطقة الساحل الإفريقي لما لها من خطورة على الأمن الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: ميكانيزمات ، الإستراتيجية الجزائرية ، مكافحة الشبكات الإرهابية، منطقة الساحل الإفريقي.

Abstract:

Cross-border terrorist networks are the most complex and most dangerous security problems faced by all countries of the world alike. Being a professional criminal organization based on elaborate planning and meticulous execution, the compatible material capabilities enable it to achieve its goals and objectives, by following various illegal means, which includes a large number of professional individuals working within its framework according to a system of division of labor governed by strict law, It amounts to the murder and physical liquidation of those who violate its provisions, and these deviant criminal organizations are a vivid and arbitrator for the operations and activities of criminal terrorism that extends across the country. Nations often accompanied by means of violence and coercion it on top, one president owes allegiance and blind obedience to all. Algeria is the most prominent country that declared an international and regional fight against such terrorist networks because of its bitter suffering from them, which made it a pioneering experiment. Perhaps this is what this study will show, which will address the challenges of the mechanisms of the Algerian strategy to combat transnational terrorist networks, especially those active in the African Sahel region.

Keywords: Sahel region mechanisms - the Algerian strategy - combating terrorist networks - the African.

مقدمة

تعتبر الشبكات الإرهابية العابرة للحدود من أعقد المشكلات التي واجهت ولا تزال تواجه جميع دول العالم على حد سواء في العصر الحديث، فلم تعد أعمالها الإجرامية تقتصر على أمن دولة معينة وإنما أصبحت بمثابة تهديد للأمن والاستقرار الدولي ككل، لذلك تسعى معظم الدول إلى تبني سياسات لمكافحة الإرهاب من أجل وضع حد له خاصة في المناطق التي تشهد نشاطا مكثفا لشبكاته .

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أكثر هذه المناطق، إذ لا تزال تشهد حالة من اللاأمن بسبب تزايد أعمال العنف سواء الناجمة عن النزاعات الإثنية أو بسبب الصراع على السلطة مما جعلها ملاذا آمنا لعناصر شبكات الجريمة المنظمة وعلى رأسها التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود .

وان هذا ما يفرض على دول المنطقة حتمية التعاون للتصدي لنشاط الشبكات الإرهابية العابرة للحدود نظرا لكون أمنها في خطر دائم لتنامي نشاطاتها، وتعد الجزائر من أبرز دول المنطقة التي أعلنت مكافحتها الشرسة ووقوفها بالمرصاد لمثل هذه الشبكات إنطلاقا من معاناتها المريرة منها خاصة ما تكبدته في العشرية السوداء، ما أكسبها تجربة رائدة في هذا المجال باعتراف دولي وإقليمي، وإن هذا ما ستبينه هذه المداخلة من خلال البحث في الإشكالية التالية: **ما هي أهم الآليات الجزائرية المتبعة في مجال مكافحة الشبكات الإرهابية العابرة للحدود في منطقة الساحل الإفريقي؟، وما سر نجاح نموذجها في هذا الميدان؟ ،وما حجم التحديات التي تعترضه؟.**

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا الموضوع لما للجزائر من دور هام في بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي من خلال مكافحة التهديدات الإقليمية التي أفرزتها الشبكات الإرهابية ، التي استغلت الأزمات البنيوية التي تعاني منها بعض دول المنطقة وفشلها التنموي، في تجنيد عناصرها ضمن تنظيماتها الإجرامية الرامية إلى ضرب الاستقرار والأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي خاصة والقارة السمراء عامة.

منهجية الدراسة وتقسيمها:

سيتم الإجابة على الإشكالية الآنفة الذكر من خلال تقسيم المداخلة إلى ثلاثة محاور أساسية، خصص الأول منها كمدخل مفاهيمي تناول تعريف الإرهاب وأهم أشكاله ،وضبط مفهوم منطقة الساحل الإفريقي ،أما المحور الثاني فعالج أسباب تنامي الشبكات الإرهابية في دول المنطقة ،وتطرق المحور الأخير لكرونولوجيا تطور الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الشبكات الإرهابية في الساحل الإفريقي وبيان حجم تحديات ميكانيزماتها.

وترتيبا على ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتسليط الضوء على ميكانيزمات الإستراتيجية الجزائرية المسطرة بغية مجابهة كافة التهديدات الإقليمية ، التي أفرزتها عناصر الشبكات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي، و التي تضرب الأمن الإقليمي والوطني لكافة شعوب ودول المنطقة على حد سواء، لما لها من تداعيات خطيرة على

الأمن والاستقرار في القارة السمراء برمتها. وكذا المنهج التاريخي من خلال رصد تطور المقاربة الجزائرية التي وضعتها السلطات الوصية كاستراتيجية وطنية لمكافحة الظاهرة الإرهابية في المنطقة محل الدراسة.

1. -مدخل مفاهيمي:

1.1 تعريف الشبكات الارهابية العابرة للحدود :

يعتبر مفهوم الإرهاب من أكثر المفاهيم تعقيدا وإثارة للجدل مما زاد من صعوبة الاتفاق على تعريف موحد له، إذ لا يوجد مفهوم محدد له بل هنالك عدة تعاريف للإرهاب متعددة ومتداخلة و يرجع ذلك لأسباب سياسية أكثر منها لغوية، فما يعتقده البعض إرهابا يراه البعض الآخر عملا مشروعا، وإن من أهم التعاريف المقدمة له نذكر ما يلي:

ورد مصطلح الإرهاب في **"لسان العرب"** على النحو التالي: رهب، يرهب، رهبة، و رهبا أي خاف و فزع فالإرهاب يعني في **اللغة العربية**: الخوف أو التخويف (أبو الفضل ابن منظور، 1979، صفحة 436)فأرهبه أي أخافه وأفزعه. **قال الله تعالى :"و إسترهبوهم و جاءوا بسحر عظيم." (الآية 116 من سورة الأعراف).**

و يقابل مصطلح الإرهاب في **اللغة الفرنسية** المرادف الفرنسي "**Terrorisme**"، الذي ورد في المنجد الفرنسي: **Larousse**(Maquette Q. Caldéron، 1997، صفحة 420) "بمعنى أعمال العنف التي تنتهجها مجموعات معينة لأسباب سياسية. وفي **اللغة الإنجليزية** جاء مصطلح الإرهاب في **"قاموس السياسة"** بمعنى الإرعاب فالإرهابي ذلك الشخص الذي يتخذ العنف ووسائل الرعب أدوات له لتحقيق غايات سياسية غالبا ما تستهدف إطاحة النظام. (Eliot Florence, Summerskill Michae, p. 239)

ويعد مصطلح الإرهاب من بين المصطلحات حديثة الاستعمال في اللغة العربية و غيرها من اللغات ، إذ يرجع استخدامه كمصطلح إلى نهاية **القرن الثامن عشر**، أين كان يطلق للتعبير عن أعمال العنف المنفذة من طرف الحكومات بغية إسكات شعوبها، والذي أعتبر حسب "**روبسبير"Robespierre** ورفاقه عنوانا للفضيلة، فالإرهاب حسبهم ليس أكثر من العدالة الفورية والشديدة لتحطيم أعداء الحرية. (محمد فتحي عيد، 1999، صفحة 22).

ولقد تطور مفهوم الإرهاب بعد ذلك وأصبح يطلق للدلالة على الطريقة والأسلوب الذي يقصد الفاعلون من خلاله إحداث الرهب والفزع في النفوس لفرض آرائهم و سيطرتهم على المجتمع أو الدولة من خلال إرهابهم. (أدونيس العكرة، 1983، صفحة 93) ، فالخلايا الإرهابية توظف القوة غير المشروعة ضد الأشخاص والممتلكات بغرض الإساءة إلى الحكومة أو المدنيين أو قطاع معين في المجتمع (حسن علوان، 2008، صفحة 65)، بغية تحقيق أهداف محددة، عن طريق إشاعة الرعب، فالإرهاب هو عبارة عن عملية رعب مركبة حسب **"ولتر" Walter** من عناصر ثلاثة يتصدرها فعل العنف أو التهديد باللجوء إليه، ثانيها ردة الفعل العاطفية الناتجة عن أقصى درجات الخوف والذعر الذي يدب في نفوس الضحايا، ثالثها الانعكاسات و التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب استخدام العنف أو التهديد بانتهاجه إلى جانب نتائج الخوف (حسن عزيز نور الحلو ، 2007، صفحة 39).

ما ينطوي عليه الفعل الإرهابي ، مما جعله من أشنع و أبشع الجرائم التي وردت في **قاموس: "علم الجريمة"** **"Dictionary of Criminology"** لإنزال الرعب أو الذعر وإشاعته في المجتمع لنشر الخوف في أوساط أفراده المستهدفين من الفعل الإرهابي أو بين الضحايا الذين أنزل بهم الرعب (آدم قبي، 2002، صفحة 108)، مما جعله إستراتيجية عنف محرمة دوليا و إقليميا ووطنيا. فالمجتمع الدولي يعتبر الجماعات الإرهابية من أكثر التنظيمات الإجرامية فتكا بالبشرية وأمنها الذي يعني التحرر من الخوف و القلق و الاضطراب والذي يتعارض تماما مع مفهوم الإرهاب الذي يتسبب في خلق الإضطراب و إثارة الفزع و الذعر، (عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، 2006، صفحة 14) وهذا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو إحداث التفجيرات وغيرها من الأعمال الإجرامية المحرمة في جميع القوانين والأعراف و الشرائع السماوية لما تلحقه من آثار نفسية ومادية بالضحايا المستهدفين و بباقي أفراد المجتمع ، وهذا بخلاف المقاومة وحركات التحرر المشروعة في جميع المواثيق والشرائع الإقليمية والدولية، والتي تناضل وتكافح بغية الوصول إلى حقها في تقرير المصير لمواجهة كافة أشكال الهيمنة وقوات الاستعمار والتي تتمتع باعتراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي و كافة المنظمات الإقليمية. (سليم قسوم، 2010، صفحة 19).

فالخلايا الإرهابية تنظيمات إجرامية محرمة دوليا لاستهدافها زعزعة الأمن والاستقرار الدولي لكونا عابرة للحدود، و تشكيلها خطورة على حياة و أمن المدنيين في كل المجتمعات الدولية دون أي استثناء أو تمييز، نشأت نتيجة لأسباب متشابكة متداخلة كان الفقر والبطالة وعدم وجود فرص وظيفية والفساد السياسي أهمها، مما أثار في نفوس الإرهابيين الحقد والبغضاء فأصبحوا هدفا سهلا لأصحاب النوايا الإجرامية الذين تمكنوا من استدراجهم و استغلالهم وتوظيفهم (إسحاق محمد رياح، 2010، صفحة 135).

1.2 أنواع الإرهاب:

تتنوع صور وأشكال الإرهاب لإختلاف الشبكات الإرهابية من حيث:

- **مكان الانتشار:** وهناك نوعين من الإرهاب من حيث الانتشار هما:

أ-الإرهاب الداخلي: يعتبر الإرهاب ذو صفة داخلية عندما يتم الاعتداء على النظام الاجتماعي أو السياسي داخل الدولة ، بحيث لا تتعدى النتائج والآثار المترتبة عن تلك الأعمال الإرهابية خارج نطاق هذه الدولة ،ويطلق على هذا النوع من الإرهاب إرهاب وطني أو داخلي وتكون الأفعال الإرهابية موجهة إلى ممثلي سلطة الدولة كرئيس الدولة أو الإخلال بأمن الدولة أو مصالحها الرئيسية.

ب- الإرهاب الدولي: يكون دوليا عندما يتعلق بالجرائم التي تهدد الأمن الدولي وتعرضه للخطر أو إحداث اضطراب في المجتمع الدولي، ويمكن أن نحدد الإرهاب الدولي بالعنصر الشخصي عندما يكون الأشخاص القائمين بالأفعال الإرهابية أو الضحايا التابعين لأكثر من دولة ،أما العنصر المادي فيتمثل في الأفعال المكونة له إذا وقعت ونفذت في أكثر من دولة. فلكي يكون للإرهاب صفة دولية يجب أن يتوفر على الشروط التالية: (حمد عبد المطلب الخشن ، 2007، صفحة 123).

- إثارة اضطرابات في العلاقات الدولية.

-إختلاف جنسية الفاعل عن مكان ارتكاب الجريمة.

-يجب أن تمس الجريمة الإرهابية امن الإنسان أو إحداث الاضطرابات في المجتمع الدولي.

-تهدف الجريمة الإرهابية إلى إحداث اضطراب أو أضرار بمصالح الدول المتعددة.

-إلحاق ضرر بشخص يحظى بحماية دولية الهدف من ذلك الإساءة إلى العلاقات الدولية.

- إذا كان ضحايا الإرهابيين ينتمون إلى دول مختلفة.

- عندما يتم التخطيط والإعداد للعمل الإرهابي في بلد ويتم تنفيذ في بلد أخر.

من حيث الجهة القائمة به: هناك نوعين من الإرهاب ويتمثل في إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد: (محمد مؤنس محب الدين، 2006، صفحة 21)

أ- **إرهاب الدولة**: إن كثيرا من الدول تستخدم الوسائل الإرهابية للحفاظ على مصالحها أو سعي لتحقيقها. يتجسد هذا النمط من الإرهاب في قيام الدولة بالمشاركة أو التشجيع ودعم وتسير أو ضم الجماعات الإرهابية إليها وتوفير كل المساعدات المادية لها، كما تقوم الدولة بتغطية الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد الشعب وممتلكاتهم.

ب- **إرهاب الأفراد**: هي أعمال الإرهابية يقوم بها أفراد أو جماعات إرهابية لتحقيق مصالحها الخاصة دون أن تكون مدعمة من قبل الدولة، كخطف الرهائن والاعتداء عليهم وعلى أغراضهم وأموالهم.

- **من حيث الغاية:** هناك ثلاثة أنواع من الإرهاب هي:

أ-**الإرهاب العام:** تعد جريمة الإرهاب العام من جرائم القانون العام كالخطف واحتجاز الرهائن والقتل والتهديد بغرض الحصول على الأموال أو لتحقيق اهداف سياسية أو لمصلحة الخاصة.

ب-**الإرهاب السياسي:** يهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم أو أحد رموز الدولة كإغتيال رئيس الدول. والإرهاب السياسي هدفه أساسي هو تحويل نظام الحكم، وقد يكون التحول أو التغيير باستخدام السلطة الحاكمة أو الفئة الحاكمة العنف الذي يؤدي إلى الحرب الأهلية وانهيار المجتمع. (إسماعيل الغزال، 1990).

ج-**الإرهاب الاجتماعي:** يقصد به مجموعة الأعمال الإرهابية التي تسعى إلى التغيير الاجتماعي وزرع فكرة أو ثقافة معينة تخدم مصالح الإرهاب وذلك من خلال العنف والقتل.

1-3- مفهوم الساحل الإفريقي:

إن تسمية الساحل الإفريقي يرى فيه الكثير من المحللين والمتابعين غموضًا ونية مبيتة لأجل فرض المصطلح إعلاميا وسياسيا على المنطقة التي كانت تسمى سابقا بدول" **جنوب الصحراء**"، أو منطقة "**جنوب الشمال الإفريقي**" أو "**دول الوسط الإفريقي**"، وهذا ما أكده البروفيسور "**رابح لونيسي**" في قوله :"**إن تسمية الساحل مفروضة قهرا على وسائل الاعلام، ولم تعرف تاريخيا هذه التسمية أي الساحل بهذا الشكل، فهذه التسمية صنعت بمخابرات فرنسية لأن معنى الساحل مرتبط بالبحر، وفرنسا لها رغبة في العودة إلى المنطقة وفرض مشروعها السابق في فصل دول الشمال الإفريقي عن الصحراء، عبر فرض**

القوانين الدولية للبحار على الصحراء، ومنه هيمنة الدول العظمى على ثروات منطقة الساحل والتي تزخر بالمعادن والنفط والغاز والطاقة الشمسية". (إبراهيم الهواري، 2022).

يشمل جزء الساحل في إفريقيا من الغرب إلى الشرق أجزاء من شمال السنغال، وجنوب موريتانيا ، ووسط مالي، وشمال بوركينا فاسو، وأقصى جنوب الجزائر، والنيجر ، وأقصى شمال نيجيريا وأقصى شمال الكاميرون ، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ووسط تشاد ووسط وجنوب السودان المتطرف أقصى شمال جنوب السودان وإريتريا وأقصى شمال إثيوبيا. تاريخيًا ، كان الجزء الغربي من الساحل يُعرف أحيانًا باسم منطقة السودان، وكان هذا الحزام يقع تقريبًا بين الصحراء والمناطق الساحلية لغرب إفريقيا.

فالساحل الإفريقي يمتد على مسافة **5900 كيلومتر (3670 ميل)** من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق ، في حزام يتراوح عرضه من عدة مئات إلى ألف كيلومتر (حوالي **600 ميل**) ، ويغطي مساحة **3053.200 كيلومترات مربعة (1،178،850 ميل مربع)**، وهي منطقة بيئية انتقالية من الأراضي العشبية شبه القاحلة والسافانا والسهوب والشجيرات الشائكة الواقعة بين السافانا السودانية المشجرة في الجنوب والصحراء في الشمال _(موسوعة المعلومات، 2022) وإن الخريطة التالية توضح الموقع الجغرافي لدوله:

خريطة رقم :01 توضح الموقع الجغرافي لدول الساحل الإفريقي

المصدر: شريفة كلاغ، "الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجه دول الساحل والصحراء الإفريقية "،مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،العدد13،ص.50.

2-أسباب تنامي نشاط الشبكات الإرهابية العابرة للحدود في منطقة الساحل الافريقي:

هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى انتشار ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل فمنها ما ترجع إلى بنية دوله وأخرى ترجع إلى عوامل خارجية ، وهذا ما أكده الدكتور **"بيترفام"** وهو مدير "برنامج أفريقيا بالمجلس الأطلسي للدراسات في واشنطن" في قوله:" **تتسم حكومات معظم دول الساحل الإفريقي بعدم قدرتها على فرض سلطتها خارج المدن الرئيسية، كما أن مجتمعات تلك الدول تعاني من الفشل السياسي والفساد ونقص خدمات التعليم وندرة الفرص الاقتصادية، مما فتح الباب على مصراعيه لتفشي جرائم الإتجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلاح، وهكذا تمكن تنظيم القاعدة من استغلال تلك الثغرات والقدرة على التنقل بحرية في المنطقة في عقد تحالفات مع الجماعات المحلية والاستعانة بقبائل الطوارق المتمردة على الحكم في مالي**" (محمد ماضي، 2022).

فمعظم دول المنطقة ونذكر منها **مالي ونيجروتشاد** تعاني من ضعف في الإطار العام للدولة مع وجود انقسام على مستوى الترابط الاجتماعي ،الذي يؤدي إلى انهيار الدولة ،مما جعلها غير قادرة على ممارسة على ممارسة سلطتها السيادية على كافة أقاليمها من الناحية القانونية، وكذلك من ناحية أخرى التباعد الفاصل بين مختلف فئات وطبقات الشعب والنخبة العليا في المجتمع الناتج عن التوزيع غير العادل للثروة. (عبد القادر الهلي، 2013، صفحة 11).

وهذا راجع لضعف الأداء الاقتصادي حيث تعاني معظم دول المنطقة من مظاهره ك: الأمية والبطالة وتدني مستوى الدخل الفردي وغياب الخدمات والمرافق الاجتماعية، بالإضافة إلى توسيع الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة ،وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة الغضب السياسي والاجتماعي. (ندير شكر نغم ، التحولات الراهنية في النظام العربي المعاصر، صفحة 7).

ف لقد ارتفعت نسبة الفقر في موريتانيا إلى أكثر من **40%** وفي مالي إلى أكثر من**60 %** ،أما النيجر والتشاد فأكثر من **80%**. كل هذه المؤشرات والعوامل أدت إلى تنامي احتمالات فشل عدد من دول الساحل الإفريقي وهذا يرجع إلى ضعف الاندماج الاجتماعي والعجز الاقتصادي وضعف البناء السياسي والمؤسساتي لهذه الدول. (عبد القادر الهلي، 2013، صفحة 12).

أما فيما يخص جانب التكامل القومي نجد أن تعدد الأقليات الطائفية والاثنية واللغوية قد أدى إلى تأخير عملية خلق الشعور بالانتماء القومي إلى أمة واحدة. هذا إضافة إلى تعدد القيم أي تعدد وجود قواعد عامة أو إجراءات متفق عليها لحل عملية الصراع في المجتمع، فعادة ما يتم حل ذلك الصراع القيمي من خلال أتباع إحدى سياستين ترتكز الأولى على ضرورة توافق الآراء بينما تركز الثانية على زيادة المشاركة لجميع الأفراد وجماعات المصالح. (هشام محمود الإقداحى، 2009، صفحة 85).

هذا علاوة على العامل الأساسي الذي أدى إلى تفشي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل والمتمثل في خصوصية الموقع الجغرافي للمنطقة، فإن وجود مساحة شاسعة ذات كثافة سكانية ضئيلة بالإضافة إلى عدم وجود حراسة مكثفة على الحدود ومراقبتها من قبل أجهزة المخابرات أو المؤسسات العسكرية لدول المنطقة ساهم في وصول أعداد من المنضمين للخلايا الإرهابية من مختلف ربوع العالم.

فدول الساحل الإفريقي استقبلت أعداداً متزايدة من المقاتلين سواء القادمين من مناطق خارجية كالشرق الأوسط، أو المنتقلين بين الدول الأفريقية وبعضها البعض بسبب ضعف الرقابة على الحدود. ففي عام **2017** أعرب الاتحاد الأفريقي عن قلقه بشأن وصول أعداد كبيرة من المقاتلين في ساحات القتال في الشرق الأوسط للقارة الأفريقية، مقدراً عددهم بنحو **6000** من حاملي الجنسيات الأفريقية المختلفة قادمين من ساحة القتال السورية والذين أعيد نشرهم في عدد من الجبهات على امتداد الساحل الأفريقي.

فلقد تمكنت التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي عبر أدواتها الدعائية من استقدام المقاتلين من دول الجوار في غرب أفريقيا ، فعلى سبيل المثال انضم عدد من المقاتلين من السنغال عام **2018** لكتيبة "**الفرقان**" إحدى فروع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أحد أهم التنظيمات الناشطة في الساحل الأفريقي. ومن شأن هذه الظاهرة حال تصاعدها أن تضمن إمداداً مستمراً بالمقاتلين للتنظيمات الإرهابية يعوض ما تفقده هذه التنظيمات من قوى بشرية خلال مواجهاتها الصعبة مع قوات مكافحة الإرهاب الدولية والمحلية. (أحمد امل، 2022).

في السياق ذاته، رصد "**أحمد ميزاب**"، المتخصص الجزائري في الشؤون الأمنية، أربعة مؤشرات مقلقة حول الوضع الأمني في الساحل الأفريقي، ومن بينها عودة التهديد الإرهابي الذي ضرب مناطق عدة، بالإضافة إلى خريطة انتشار الجماعات الإرهابية التي اتخذت شكلاً واسعاً، وقد يتحول إلى شامل انطلاقاً من اتساع رقعة الهجمات المنفذة. ويتمثل المؤشر الثالث في المعطيات الاستخباراتية المتوفرة حول عدد المقاتلين ونوع التجهيزات واستمرار التمويل والحماية التي توفرها بعض القوى، أما المؤشر الرابع فله علاقة بشدة الهجمات وقوتها، يضاف لكل هذا صراع النفوذ الدولي (إيمان عويمر، 2022).

الخريطة رقم:02توضح خطر الجماعات المتشددة في الساحل الإفريقي

المصدر:الشيخ محمد، "الحركات الإرهابية توسع أنشطتها إلى خليج غينيا ،الشرق الأوسط، 29 سبتمبر2019 م رقم العدد 14915 ،في: https://aawsat.com/home/article/192287،يوم 14-06-2022،على الساعة 14:13.

يتضح من الخريطة السابقة أهم الشبكات الإرهابية العابرة للحدود في منطقة الساحل الإفريقي ما يلي:

1- (مادي إبراهيم كانتي، 2022) **بوكو حرام**: نشأت في" **مدينة ميدوجوري**" في عام **2002** باسم "**بوكو حرام**" الذي جاء من اللغة المحلية (**الهوسا**) بمعنى "**التعليم الغربي حرام**" لأنه سبب انتشار الفساد في المجتمع الإسلامي، و من هنا جاءت مواجهتها للحكومة التي سمحت بذلك، ومع استمرار اعتماد الدولة على المسار الأمني من دون غيره تصاعدت أعمال العنف من الجهة الأخرى حتى تحولت الجماعة لتنظيم متطرف وعنيف.

2- **حركة أنصار الدين:** بعد سقوط نظام "**العقيد القذافي**" في ليبيا عاد "**إياد غالي**" (وكان قائداً قومياً قاد حركة تمرد على حكومة مالي وتم توقيع "**اتفاقية سلام** "بين حركته والحكومة عام **1992** ثم أرسلته الحكومة قنصلاً لها في جدة) إلى أزواد، حيث سلسلة جبال أغارغا، ثم بدأ في تجميع المقاتلين الطوارق نظراً لمكانته الاجتماعية وانتمائه القبلي.

3- **حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا:** علنت الحركة أول بيان لها في أكتوبر **2011** معلنة الجهاد في أكبر قطاع من غرب أفريقيا، وتوصف بأنها "الجماعة الإرهابية المسلحة الأكثر إثارة للرعب في شمال مالي".

4- **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**: جاء التنظيم امتداداً للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي انشقت عن الجماعة الإسلامية المسلحة في عام **1997**، ، ثم اتخذت أعمالها أبعاداً إقليمية خاصة بعد إعلان" **أيمن الظواهري**" عن تحالف القاعدة مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، لتتحول إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

5- **حركة شباب المجاهدين في الصومال**: ظهرت الحركة مستغلة أجواء عدم الاستقرار بالصومال، وتم استقطاب المؤيدين لمواقفها، وبدأت الارتباط بتنظيم القاعدة مع إنشاء عدد من معسكرات التدريب في دول القرن الأفريقي.

3. كرونولوجيا تطور الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الشبكات الإرهابية في الساحل الافريقي وتحدياتها.

لقد شكلت المصالح الغربية في دول الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى أهم أهداف تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي، الذي أظهر عضلاته في أول عمليات استعراضية، استهدفت المجمع الأمريكي " Halibartonأول عملياته وأهمها، ليشتبك بتاريخ 03 جانفي 2007 مع عناصر الأمن التونسية ليقتل بعدها **09** عسكريين جزائريين قبل تمكنه من إسقاط **33** ضحية في الهجوم الذي استهدف العاصمة الجزائرية، ليتبعها بسلسلة تفجيرات في الدار البيضاء المغربية يوم **11 مارس 2007** (شاكر ظريف، 2008-2009، صفحة 91).

وفي إطار البحث عن مصادر متنوعة لتمويل نشاط الخلايا الإرهابية، أقدم تنظيم القاعدة في المنطقة بالتحالف مع باقي شبكات الجريمة المنظمة الناشطة في المنطقة، من تنظيمات أخرى لتهريب المخدرات والمتاجرة بالأسلحة والأعضاء البشرية وغيرها، وهذا لضمان الأموال من أجل إنفاقها على عملياته الإرهابية، كما لجأ إلى اختطاف الرعايا الأجانب المتواجدون في دول المنطقة لاسيما الفرنسيين والبريطانيين والسويسريين والأمريكيين من أجل الحصول على أموال للفدية يصرفونها بغية تقوية حضور تنظيم القاعدة في بلدان المنطقة.

وإن هذا ما استنكرته الجزائر بقوة ،حيث نددت خارجيتها ورفضت بشكل قطعي الانصياع لشروط التنظيمات الإرهابية خاصة ما تعلق منها بدفع الفدية مقابل إطلاق الرهائن، الذين تحتجزهم بل ذهبت الجزائر إلى أبعد من ذلك حيث جرمت دفع الفدية للإرهابيين، لأن هذا من شأنه تضييق الخناق عليهم والحد من عملياتهم الإجرامية وهذا عن طريق قطع وتجفيف جميع مصادر تمويلهم ونشاطهم.

ولقد تبنى المجتمع الدولي المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وأشاد بها، حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول في العالم عامة وفي إفريقيا خاصة خبرة وتجربة في مكافحة الظاهرة الإرهابية في المنطقة، حيث أصبحت

التجربة الجزائرية لمحاربة هذه الآفة الأمنية من أنجح التجارب والنماذج على الإطلاق وهذا باعتراف و شهادة أبرز القوى الدولية في العالم.

فلقد نالت الجزائر في ختام الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب المدح من الدول العظمى المشاركة نظرا لدورها الرائد في مكافحة الإرهاب في إفريقيا والصحراء الكبرى، حيث أكد سفير فرنسا السابق في الجزائر السيد" **أدري بارون**" حرص حكومة بلده على الاستفادة من تجربة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، للتصدي للظاهرة الإرهابية التي لم ترحم أي بلد، وهي الخطوة التي دعمت وعززت قنوات الحوار بين الجزائر وفرنسا لمعالجة الظاهرة الإرهابية في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت مصدر تهديد بارز وخطير للأمن الجزائري ولاستقرار دول وشعوب المنطقة خصوصا بعد الاضطرابات الخطيرة التي أخذت تشهدها في الآونة الأخيرة حسب ما أفاد به النظام السياسي الجزائري. (Yahiya Zoubir ، 2002، صفحة 9).

فلقد قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتنفيذ العديد من عملياته الإرهابية والإجرامية وتوسيعها في منطقة الساحل الإفريقي، وإن هذا ما دفع بإدارة البيت الأبيض إلى إعلان رغبتها في التعاون مع دول المنطقة، وهذا لمكافحة نشاط الخلايا الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، معلنة نيتها الصادقة في الاستفادة و الاقتداء بالتجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب في المنطقة .

وهذا ما أعرب عنه الرئيس الأمريكي السابق السيد " **باراك أوباما** "في الرسالة التي بعثها إلى نظيره الجزائري " بمناسبة احتفال بلاده بالذكرى **51** لاستقلالها المصادفة للخامس من شهر **جويلية** من **عام 2013**، والتي صرح فيها قائلا:" **...إني أحي الدور الذي تضطلع به الجزائر في المكافحة العالمية للإرهاب ،ونحن على وعي كبير بأخطار التطرف سواء في بلدكم أو في المنطقة، وإن الشعب الأمريكي إلى جانبكم و أنتم تواجهون هذا التهديد.... و إني أعرب عن عرفاني لالتزام الجزائر فيما يخص الإسقرار والأمن الإقليمي**".(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة الإعلام والإتصال ،قناة الجزائرية الثالثة، نشرة الثامنة،05-07-2013).

أما القائد الأعلى للقوات الأمريكية بالقارة الإفريقية فقد صرح في مداخلته في ندوة الجزائر الدولية لمكافحة الإرهاب: "أن **الجزائر قدمت ثمنا باهضا من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية المتطرفة**"، وأشاد بشركاتها وتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في مجال التنسيق الأمني والعسكري لمحاربة ومكافحة التنظيمات الإرهابية الناشطة ، وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي قام بالعديد من الهجمات و

الاعتداءات على دول المنطقة بصفة عامة والمصالح والرعايا الغربيين المتواجدين والمقيمين فيها بصفة خاصة (جريدة الفجر، 2022).

فالجزائر تعد من أبرز الشركاء الأمنيين للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الافريقية والعالم بأسره، وهذا لتجربتها السباقة والرائدة في مكافحة الجماعات الإرهابية الناشطة فيه، وإن هذا ما دفع بواشنطن إلى التعاون معها لاسيما في المجال المخابراتي لمتابعة ومراقبة أفراد وقادة تنظيم القاعدة المنتشرين في أنحاء الساحل الإفريقي ريثما يتم إلقاء القبض والقضاء عليهم ،فالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يتقاسمان حسب نائبة كاتب الدولة الأمريكي السابقة "**وندي شيرمان" نفس الأهداف المتمثلة في إقامة السلم والأمن، إذ يسعيان إلى تحقيق نفس الأهداف في مختلف الميادين سواء في مجال التعاون الثنائي أو في مجال مكافحة الإرهاب.** (أحمد زيات ، 2022).

هذا علاوة على تقديم الجزائر يد المساعدة لعديد حكومات دول منطقة الساحل الافريقي من أجل مكافحة الإرهاب نظرا للمكانة الإقليمية التي تتمتع بها ، فعملت هذه الأخيرة بالتنسيق مع دول المنطقة على تكثيف جهودها في مواجهة النشاط الارهابي المتنامي للتنظيم الإرهابي. فلقد دخلت الجزائر في شراكة دولية واقليمية وطيدة لمكافحة الإرهاب ،من خلال عديد الاتفاقيات التي صادقت عليها كالاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب وغسيل الاموال والاتفاقية الافريقية في ذات الاطار، كما أكدت الجزائر في 2014 من منبر هيئة الامم المتحدة إلى ضرورة اسهام القوى الإقليمية و الدولية من أجل مكافحة الارهاب حيث لم يعد مسألة داخلية لأي دولة بل ظاهرة عنف عابرة للأوطان و مخلة بالأنظمة و البنى و مخربة لها. (إكرام أبر كان، 2013، صفحة 14).

وبالإضافة الى كل ما أعتمد في القارة الافريقية من اتفاقيات وقرارات لتدعيم آليات مكافحة الظاهرة ابتداء من ما تم اعتماده في الجزائر سنة **1999** إلى غاية كل الاتفاقيات التي تم توقيعها على المستوي الامني والدولي سارعت الجزائر للانضمام الى اتفاقية **Terrorism Trans-Sahara Counter Parttnership (TSCTP)** والتي حوت برنامج استخباراتي يهدف إلى تحسين قدرات حكومات دول المنطقة اللوجستيكية والاستخباراتية لمواجهة التطرف العنيف في افريقيا. هذا علاوة على لعب الجزائر دورا هاما في خلق بعض المنظمات الإقليمية مثل "**لجنة أركان العمليات المشتركة**" التي يقع مقرها في **تمنراست** ،ثم "**وحدة الاندماج والاتصال**" التي تعتبر مركزا استخباراتيا للهيئة.

وعلى الصعيد الوطني و من الناحية التقنية الإجرائية لم تبخل الجزائر أي جهد من شأنه مكافحة الظاهرة الإرهابية، فقد اتخذت وزارة الدفاع احتياطاتها لمكافحة الشبكات الإرهابية عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من **80** نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس، ونشر **60000** جندي في حدودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي منذ **ماي 2013**.ما أهلها للقضاء على أول إرهابي في تنظيم داعش هو أحد الأشخاص المتورطين في ذبح الرعية الفرنسي **"غوردال"** في سبتمبر السابق في مشهد الرسالة الموقعة بالدم. وعموما تتسم المقاربة الأمنية الجزائرية المسطرة حيال الشبكات الإرهابية بما يلي : (بوحنية قوي، 2022).

أولاً :حلّت خطة الجزائر لسنة **2009**، مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكّنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة، وتجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي. وإنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب".

ثانيًا :اتفقت (الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها، بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية، والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها.

ثالثًا :الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحَّدة ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمان حياد الطوارق خصوصًا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

رابعًا :تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين؛ بهدف حصر تحركات الإرهابيين.

خامسًا :تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء

ومع هذا أكد منسق الأمن والسلم للاتحاد الافريقي "**السيد شرقي**" وجود مجموعة من التحديات التي تواجه الجزائر حيال مكافحة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي . ففي هذا السياق صرح "قائلا: "**..وبالرغم من الانجازات المسجلة في بعض المناطق الافريقية في مجال مكافحة ظاهرة الارهاب لازالت التحديات كبيرة في منطقة الساحل، لا سيما مع تدهور الاوضاع الامنية في ليبيا و نقص الدعم المالي والعسكري واللوجستي لدول الساحل الضرورية لتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الارهاب، حيث لم تحظ بمستوى الاستجابة الذي تلقته كل من سوريا والعراق ،فإنه بالنظر الى ما تم الاتفاق عليه منذ سنتين في بروكسيل من أجل تقديم دعم مالي بقيمة 414 مليون دولار، لمنطقة الساحل لم تستفد الدول المعنية إلى حد الساعة سوى من 17 مليون دولارمن المبلغ الاجمالي المقترح....وبما أن التهديد الارهابي لازال ينشر الموت ويشكل تهديدا للسلم والعيش في أمان، فإن ذلك يتطلب منا جميعا تعزيز التوعية من خلال وضع آليات والوسائل اللازمة لمحاربة كل أشكاله من تطرف وتطرف عنيف وجريمة منظمة وغيرها.....ولقد تم هذه السنة اعتماد مقاربة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب في ظل الحفاظ على حقوق الانسان وهي من العوامل "المهمة" من أجل محاربة الارهاب، وعلى الدول ضرورة أن تلتزم وقواتها الأمنية على خلق الظروف التي من شأنها أن تساهم في القضاء على هذا الخطر**" (إسماعيل شرقي، 2022).

فعلى الرغم مما اتخذته الجزائر والكثير من دول الساحل الإفريقي ، من إجراءات في مجال مكافحة الإرهاب، لاتزال خطورة هذا الأمر ترتبط بمحدودية قدرات معظم الدول الإفريقية من منظور القوى الشاملة للدولة، وبالتالي توجد العديد من التحديات المرتبطة بالإرهاب لا يمكن مواجهتها بالخيار العسكري والأمني وحده. فالمعركة الحقيقية ضد الإرهاب هي معركة أفكار، تنصرف إلى تقوية و تفعيل الحوار وتقوية العقيدة الدينية السليمة التي يجب أن تتحد لها سائر المؤسسات الدينية وعلمائها، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني التي ينتظر منها إيصال الرسائل التنويرية إلى الشباب بشكل خاص والمجتمع على نحو عام حتى لا يمثل تربة خصبة لأيديولوجية الإرهاب و دعواته. (السيد أمين شلبي ،أكتوبر 2005 ، ص.127).

هذا علاوة على أهمية العمل وفق "**استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد**" ترمي إلى تبني مشاريع تنموية، على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية التي تمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق الأمن والسلام للتصدي ووقف دعم كافة الشبكات الإرهابية والضغط على الدول الأجنبية الداعمة لها، الراغبة في استثمار الانزلاقات الأمنية وعدم الاستقرار في القارة الإفريقية بما يحقق أهدافها.كفرنسا التي تزعمت التدخل الدولي في

شمال مالي للحفاظ على مصالحها في منطقة الساحل الغنية بالموارد الطبيعية، وأهمها اليورانيوم الذي تعمل من خلاله المصانع الفرنسية.(لويس دوجيت– جروس، تحليل السياسات ،2022).

الخاتمة:

في الختام نستنتج من خلال الدراسة والتحليل أن التجربة الجزائرية في مواجهة الشبكات الإرهابية العابرة للحدود تحتل صدارة التجارب العالمية باعتراف واجماع دولي واقليمي، وهذا بفضل جهودها الكثيفة الأمنية منها و القانونية إن على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي وهذا بواسطة مجموعة من الآليات الآنفة الذكر، والتي انتهجتها السلطات الجزائرية للتصدي للشبكات الإرهابية العابرة للحدود في افريقيا خاصة والعالم عامة .

فالجزائر في مقدمة دول الساحل الإفريقي التي أعلنت حربا على الشبكات الإرهابية العابرة للحدود وقدمت يد العون للدول المجاورة لها في المنطقة لمواجهة التهديدات الأمنية ، التي تعترض الساحل الإفريقي وبالأخص التهديد الإرهابي ،الذي وجد من عدم استقرار الساحل الإفريقي وكثرة النزاعات فيه المناخ المناسب لنموه وتوسع أنشطته التي سمحت للقوى الخارجية باستثمار الأوضاع بما يخدم أهداف أجندتها ويحقق مصالحها على غرار ما وقع في مالي وليبيا.

ولعل هذا ما يفسر رفض الجزائر للتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة ودعوتها الدول الإفريقية إلى التعاون في مكافحة الجرائم الإرهابية ،و تقنين ذلك في تشريعاتها الداخلية ، فلا تتحقق النتيجة حسب المنظور الجزائري إلا إذا حصل تكامل بين مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني ومكافحته على الصعيد الإقليمي. و كذا التطبيق الفعلي للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بينهم سواء كانت إقليمية أو ثنائية. خاصة التي تسعى إلى تبني آليات ناجحة تستهدف **التنمية الشاملة وإرساء الحكم الراشد والعدالة الاجتماعية ،من أجل القضاء على الفقر والمجاعة، الأوبئة و التهميش الاجتماعي والسياسي** ،وهكذا تتصدى دول الساحل الإفريقي لكافة الأزمات البنيوية والمشكلات التنموية في المنطقة و التي وفرت بيئة خصبة لنمو الأفكار المتطرفة التي وظفتها الشبكات الإرهابية وتمكنت من تجنيد عناصرها المغرر بهم .

توصيات الدراسة: بناء على ما سبق تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

- ضرورة التصدي لكافة التهديدات الإقليمية وعلى رأسها الشبكات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي لما لها من تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري.
- إن الإستراتيجية الأقدر والكفيلة بمكافحة الشبكات الإرهابية العابرة للحدود في الساحل الإفريقي تلك التي تقتلع أسباب تنامي بؤر العناصر الإرهابية من جدورها، من خلال تبني آليات التنمية الشاملة متعددة الأبعاد.

- أهمية تعاون دول الساحل الإفريقي لتطبيق كافة الاتفاقيات الأممية والإقليمية المسطرة في هذا الميدان، مع إرفاقها بتشريعات داخلية وتسطير هيئات ومراكز وطنية مختصة بمكافحة الظاهرة الإرهابية.
- حتمية التنسيق الأمني واللوجستيكي والعسكري بين دول الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب في المنطقة.
- منع التدخلات الدولية خاصة الفرنسية والأمريكية منها و الرامية للإستثمار في أزمات المنطقة بما يزيد من نفودها ويعظم مكاسبها كما حدث في مالي وليبيا على سبيل الذكر لا الحصر.

قائمة المصادر و المراجع:

- **المصادر**

أبو الفضل ابن منظور .(1979) .*لسان العرب* .القاهرة :دار المعارف

- **المراجع العلمية**

أولا :الكتب

أدونيس العكرة .(1983) .*الإرهاب السياسي :بحث في أصول الظاهرة و أبعادها الإنسانية* .بيروت :دار الطليعة.

إسحاق محمد رياح .(2010) .، *قضايا معاصرة سياسية إستراتيجية اقتصادية اجتماعية ثقافية تربوية*، .الأردن :كنوز للمعرفة العلمية للنشر و التوزيع.

إسماعيل الغزال .(1990) .*الإرهاب في القانون الدولي* .بيروت :مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

حمد عبد المطلب الخشن .(2007) .*تعريف الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السياسية والإعتبارات الموضوعية* .الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة.

عبد الله بن عبد العزيز اليوسف .(2006) .*الأنساق الإجتماعية و دورها في مقاومة الإرهاب و التطرف* .الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

محمد فتحي عيد .(1999) .*واقع الإرهاب في الوطن* .الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

محمد مؤنس محب الدين .(2006) .*تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب وتطوير أساليبها* .الرياض :مركز دراسات والبحوث.

هشام محمود الإقداحى .(2009) .*تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي-سياسي* .الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة.

Eliot Florence, Summerskill Michae, E. (s.d.). *I Dictionary Of politics.* USA: Ponguin Books.

Maquette Q. Caldéron, M. (1997). *Larousse dictionnaire de Françai.* Alger: Omega International, première édition.

ثالثا : المقالات

أحمد امل .(01 ,2022) .،مهددات أمن الحدود في إفريقيا :المظاهر والأسباب وسياسات الإستجابة .*مجلة السياسة والاقتصاد ,* *14*(13).

آدم قبي .(2002) .رؤية نظرية حول العنف السياسي العدد الأول .*مجلة الباحث*.(1)

ندير شكر نغم ، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر .*دراسات دولية*.(48)

رابعا: الملتقيات العلمية

عبد القادر الهلي .(25-24 11 ,2013) .تحدي الارهاب في منطقة الساحل الافريقي" .، *ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي الأول : حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي.*

خامسا: الرسائل الجامعية

حسن عزيز نور الحلو .(2007) .*الإرهاب في القانون الدولي دراسة قانونية* .الدنمارك ,رسالة ماجستير :الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

حسن علوان .(2008) .*موضوع الإرهاب في الفضائيات العربية دراسة في الشكل و المضمون* .لأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك :مجلس كلية الآداب والتربية.

سليم قسوم .(2010) .*الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية* . جامعة الجزائر ,3رسالة ماجستير :كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

شاكر ظريف .(2008-2009) .،*البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات* .جامعة الحاج لخضر باتنة ,رسالة ماجستير :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

سادسا : المو اقع الإلكترونية

إبراهيم الهواري .(10 06 ,2022) .*ماذا يحدث في الساحل الإفريقي*14:12 :https://www.sasapost.com/ sur Récupéré .

أحمد زيات .(18 06 ,2022) .*الجزائر دولة رائدة ومؤثرة في شمال إفريقيا، مجلة الأيام الجزائرية* http://ar.Elayem sur Récupéré . .com: 10:50

إسماعيل شرقي .(19 06 ,2022) .*التحديات الامنية لازالت كبيرة في منطقة الساحل، وكالة الانباء الجزائرية* sur Récupéré . https://www.aps.dz/ar/algerie/: 1617

إيمان عويمر .(15 06 ,2022) .، *الوضع في الساحل يؤرق الجزائر ومساع لتكوين جبهة لمحاصرة الإرهاب* sur Récupéré . https://www.independentarabia.com/node/2.

بوحنية قوي .(19 06 ,2022) .*الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات ، .* Récupéré sur l Jazeera Center for Studies.net: 13:13

مادي إبراهيم كانتي .(17 06 ,2022) .*الإرهاب الإفريقي :ماذا يجري في منطقة الساحل* .مركز المستقبل للأبحاث والدراسات Consulté leعدد.61 4, sur https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/

محمد ماضي .(11 06 ,2022) .*مواجهة تنظيمات الارهابية في الساحل تستدعي استراتيجية أعمق* sur Récupéré . http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=38186692: 16:14

موسوعة المعلومات .(10 06 ,2022) .*مفهوم دول الساحل الأفريقي*14:30 :almalomat.Com sur Récupéré .